



International Federation of
Library Associations and Institutions

بيان الإفلا حول الأخبار المزيفة:

إن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (الإفلا) قلقٌ جدًا بشأن ظاهرة "الأخبار المزيفة" وخاصة سياسات التعامل معها، يضم هذا البيان توصيات للحكومات والمكتبات مصحوبًا بمجموعة من المصادر.

الموضوع:

يقوم التقدم الاجتماعي والاقتصادي على قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل لأنفسهم ولمجتمعاتهم، وهو ما يعتمد بطبيعة الحال على الوصول إلى معلومات دقيقة وكافية والإلمام المعلوماتي ومهارات التحليل النقدي، والمعلومات الخاطئة التي يُدعى صحتها إذا تم تصديقها- تُهدد باتخاذ قرارات خاطئة.

إن الأكاذيب والمُخادعة ليسا بالأمر الجديدة ولكن، ومع تقدم التكنولوجيات الرقمية أصبح من السهل على أي شخص -وليس فقط الحكومات أو من لديهم مصادر واسعة- أن يُعد وينشر أي مادة بسرعة وعلى نطاقٍ أوسع من أي وقتٍ مضى.

ومع ذلك، يظل فهمنا لأثر "الأخبار الخاطئة" ودوافع من ينشرونها محدودًا ويحتاج إلى تطور وبحث مستمرين يعكسان التغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.

لكن مع الأسف، يتزايد استخدام مبدأ "الأخبار المزيفة" كمبرر لاستخدام وسائل الرقابة القديمة، وقد ساعد نشر هذه الكلمة على وضع قوانين ذات أثر غير محمود على حرية التعبير، أو ببساطة تقوية موقف مصادر المعلومات التقليدية على حساب وسائل الإعلام الحديثة.

الأخبار المزيفة والمكتبات:

تلتزم المكتبات التزامًا مؤسسيًا وأخلاقيًا بمساعدة المستخدمين على الوصول إلى معلومات حقيقية ودقيقة يُمكن الاعتماد عليها، وتتزايد أهمية هذا الدور في عصر تسوده ظاهرة "الأخبار المزيفة".

وعلى المستوى الفردي، تدعم جهود المكتبات لبناء وسائل إعلام ذات صلة ومحو الأمية المعلوماتية المواطنين في تقييم مصداقية ومدى مناسبة مصادر المعلومات.

يُشير بياننا الإفلا [بيان الإنترنت \(2014\)](#) و [بيان محو الأمية الرقمية \(2017\)](#) إلى أهمية دور المكتبات في تحقيق أكبر استفادة مُمكنة من الأدوات الرقمية والتحليل النقدي، لقد شاركت الإفلا على مدار سنوات عديدة في مُبادرات عالمية تُعنى بمحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية وصنعت أدوات مثل إنفوجراف [كيف تكشف الخبر المزيف](#).

تلتزم الإفلا التزامًا طويل المدى بضمان حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، وبطبيعة الحال يجب مواجهة أي تقييد لهذه المبادئ -من خلال الرقابة أو إعاقة الوصول إلى المصادر الرقمية والإنترنت- بما في ذلك الالتزام [بمبادئ مانيلاب](#) حول مسؤولية الوسيط.

لذلك تدعو الإفلا الحكومات إلى:

- التصدي لتميرير قوانين من شأنها إعاقة حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير بحجة "موانع" "الأخبار الزيفة"، وغيرها مما يُقيد الوصول إلى المصادر الرقمية والإنترنت.
- التأكد من أن قواعد استخدام الإنترنت لا تُقيد حرية التعبير بلا مُبرر.
- توخي الحذر في استخدام كلمة "أخبار مزيفة" لتجنب استخدامها بحجة لفرض الرقابة.
- الاستثمار في برامج محو الأمية المعلوماتية على جميع المستويات ولجميع الأعمار بما يواكب الاحتياجات المعاصرة، من خلال المكتبات والمدارس كونها جزءًا من الجهود لتحقيق أهداف خطة الأمم المتحدة 2030 في مجال التعليم.
- دعم البحث في:

- طريقة صنع المعلومات ومشاركتها على الإنترنت بما يُراعي خصوصية المُستخدم، و
- وسائل الدعاية التي قد تشوش طريقة عرض ومشاركة المعلومات.
- العمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم المعلومات الدقيقة والتأكد من أن هذه الجهود لا تترك أحدًا خلفها.

تحت الإفلا أعضائها على:

- التأكيد على أهمية محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية كأسس للتنمية والمُجتمعات الجيدة ووسيلة للتصدي "للأخبار المزيفة".
- الاستمرار في دعم البرامج والاستراتيجيات والشراكات ومشاركة المعلومات التي تدعم محو الأمية الرقمية.
- الدفاع عن أهمية حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات.